

ملخص عن التقرير العالمي للتنافسية ٢٠١١-٢٠١٢

صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي التقرير العالمي للتنافسية ٢٠١١-٢٠١٢ والذي حافظت فيه سويسرا على المرتبة الأولى للسنة الثالثة على التوالي، تلتها سنغافورة، في حين تراجعت السويد إلى المرتبة الثالثة و الولايات المتحدة إلى المرتبة الخامسة. أما على الصعيد العربي فقد حلت قطر الأولى عربياً فصنفت في المركز ١٤/ وتلتها السعودية في المركز ١٧/، وقد احتلت سورية المرتبة ٩٨/ من أصل ١٤٢/ دولة، متراجعة مرتبة واحدة على سلم التنافسية العالمي مقارنة بتقرير عام ٢٠١٠-٢٠١١ والذي احتلت فيه سورية المرتبة ٩٧/ من أصل ١٣٩/ دولة، بالإضافة إلى تحسن في قيمة المؤشر الإجمالية من ٣.٧٨/ إلى ٣.٨٥/. و لا بد من الإشارة هنا إلى أن التراجع في ترتيب سورية بمقدار مرتبة واحدة يعود إلى التقدم في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥٧٩ دولار أمريكي عام ٢٠٠٩ إلى ٢٨٧٧ دولار أمريكي عام ٢٠١٠ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، الأمر الذي فرض عليها شروطاً أقسى في حساب قيمة المؤشر الإجمالية، الذي أعطى تثقيلاً أعلى لمقطعي معززات الكفاءة وعوامل الابتكار وزن أكبر على حساب مقطع المتطلبات الأساسية.

وفيما يلي أهم النقاط الواردة في التقرير عن مؤشرات التنافسية السورية:

أولاً: تقدمت سورية في قيمة جميع المقاطع والمؤشرات الرئيسية التي يتكون منها المؤشر الإجمالي، كما تقدمت في ترتيب ٩/ مؤشرات رئيسية هي (المؤسسات، البنية التحتية، الصحة والتعليم، التعليم العالي، كفاءة أسواق السلع، تطور السوق المالية، الجاهزية التقنية، تطور الأعمال، الابتكار). في حين تراجعت في ترتيب ٣/ مؤشرات رئيسية هي (بيئة الاقتصاد الكلي، كفاءة أسواق العمل، حجم الأسواق).

ثانياً: تقدمت سورية في قيمة مؤشر مقطع المتطلبات الأساسية من ٤.٢٨/ إلى ٤.٤١/ وفي الترتيب ٥/ مراتب من المرتبة ٨٤/ إلى المرتبة ٧٧/ و يتضمن هذا المؤشر ٤/ مؤشرات رئيسية وهي:

- مؤشر المؤسسات العامة والخاصة الذي ارتفعت قيمته من ٣.٧٦/ إلى ٣.٨٢/ و المرتبة ٧٠/ بدلاً من ٧٨/ مقارنة مع التقرير السابق، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن بسيط في قيمة وترتيب بعض المؤشرات الفرعية التي يتضمنها هذا المؤشر، مقابل تراجع مؤشرات (هدر الأموال العامة، استقلال القضاء، أخلاقيات المؤسسات الخاصة، جودة خدمات الشرطة، فعالية مجالس إدارة الشركات).
- مؤشر البنية التحتية الذي ارتفعت قيمته من ٢.٨٨/ إلى ٣.٣١/ و المرتبة ٩٧/ بدلاً من المرتبة ١٠٥/ مقارنة مع التقرير السابق، ويعود سبب ذلك إلى تحسن ملحوظ في قيمة وترتيب المؤشرات

الفرعية لهذا المؤشر (جودة البنية التحتية العامة وجودة الطرقات والسكك الحديدية وجودة مصادر الطاقة الكهربائية وجودة الخطوط الهاتف الثابتة) مقابل تحسن بسيط لمؤشرات جودة الموانئ وجودة النقل الجوي، وتراجع مؤشر الاشتراك بالهواتف النقالة لكل ١٠٠ نسمة .

- مؤشر الاقتصاد الكلي الذي يبين ثبات قيمته، وتراجع ترتيب سورية فيه من المرتبة /٥٨/ إلى المرتبة /٦٨/ مقارنة مع التقرير السابق ويعود السبب في ذلك الى تراجع بعض المؤشرات الفرعية التي يتضمنها هذا المؤشر وخاصة (معدل الادخار القومي كنسبة من الناتج، معدل التضخم) مقابل تحسن بسيط في مؤشرات (الموازنة العامة كنسبة من الناتج، الدين الحكومي العام).
- تحسن مؤشر الصحة والتعليم الأساسي بنسبة بسيطة من القيمة /٥.٧٤/ إلى القيمة /٥.٧٧/ ومن المرتبة /٦٤/ إلى المرتبة /٦٢/ مقارنة مع التقرير السابق، ويعود سبب ذلك إلى ثبات معظم المؤشرات الفرعية التي يتضمنها هذا المؤشر وتحسن بسيط في المؤشرات الفرعية (جودة التعليم الأساسي، صافي معدل الالتحاق في التعليم الأساسي، معدل انتشار السل).

ثالثاً : تقدمت سورية في قيمة مقطع تعزيز الكفاءة والفعالية من /٣.٣٨/ إلى /٣.٥١/ والمرتبة /١٠٩/ بدلاً من المرتبة /١١٧/ بمقدار /٨/ مراتب وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات التي يتضمنها هذا المقطع:

- تقدمت سورية بنسبة بسيطة في قيمة وترتيب مؤشر التعليم العالي والتدريب من قيمة /٣.٣١/ إلى /٣.٤٥/ و من المرتبة /١٠٧/ إلى المرتبة /١٠٦/ بسبب تحسن المؤشرات الفرعية وخاصة جودة النظام التعليمي وجودة تعليم الرياضيات والعلوم والمدارس وكليات الإدارة والولوج إلى الانترنت ومعدل الالتحاق في التعليم العالي وتوفر خدمات البحث والتدريب محلياً مقابل بقاء سورية في مرتبة متأخرة جداً في مؤشر مدى تدريب الموظفين .
- تقدمت سورية بنسبة بسيطة في قيمة وترتيب مؤشر كفاءة أسواق السلع من قيمة /٣.٦٩/ إلى /٣.٩٢/ ومن المرتبة /١١٥/ إلى المرتبة /١٠٢/ بسبب تحسن المؤشرات الفرعية وخاصة (شدة المنافسة المحلية، مكافحة الاحتكار، مدى تأثير الضرائب، الزمن اللازم لإقلاع المشروع، تكلفة السياسة الزراعية، درجة تلبية متطلبات العملاء، درجة وعي المشتريين) مقابل تراجع المؤشرات الفرعية (عدد إجراءات تأسيس المشروع، انتشار القيود على التجارة، الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، معدلات التعرف الجمركية، عدد إجراءات تأسيس المشروع).
- تقدمت سورية في قيمة مؤشر كفاءة أسواق العمل من قيمة /٣.٤٣/ إلى /٣.٤٩/ وتراجعت من المرتبة /١٣٢/ إلى المرتبة /١٣٤/ ويعود السبب في ذلك على الرغم من تحسن بعض المؤشرات الفرعية ، إلى أن سورية تحتل مواقع متأخرة في بعض المؤشرات الفرعية التي يتضمنها هذا المؤشر وخاصة (الاعتماد على الإدارة الكفوءة، مشاركة المرأة في العمل، هجرة الأدمغة، تكلفة تسريح العمالة الزائدة حسب قيمة الرواتب الأسبوعية) .

- تقدمت سورية في قيمة وترتيب مؤشر تطور السوق المالية من قيمة /٣.١٩/ إلى /٣.٣٥/ ومن المرتبة /١٢٤/ إلى المرتبة /١١٧/ مع الإشارة هنا إلى أن سورية وعلى الرغم من تحسن بعض المؤشرات الفرعية وخاصة متانة النظام المصرفي وتشريعات تداول الأوراق المالية، إلا أنها ما تزال تحتل مواقع متأخرة في باقي المؤشرات الفرعية وخاصة توفر الخدمات المالية والقدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية وسهولة الحصول على القروض وتوفر رأس المال المغامر وقوة الحقوق القانونية. .
- تقدمت سورية في قيمة وترتيب مؤشر الجاهزية التقنية وبنسبة بسيطة حيث احتلت سورية المرتبة /١٠٥/ في هذا المؤشر ، مع الإشارة هنا إلى أن سورية ما تزال متأخرة جداً في مؤشرات توفر التقانات الحديثة، والاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية ومشتركي حزم الانترنت العريضة، وعرض نطاق الانترنت .
- تراجع بسيط في ترتيب سورية في مؤشر حجم الأسواق من المرتبة /٦٥/ إلى المرتبة /٦٦/.

رابعاً : تقدمت سورية في قيمة مقطع عوامل الابتكار من قيمة /٢.٩٧/ إلى /٣.٠٦/ ومن المرتبة /١١٥/ إلى المرتبة /١١١/ وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات التي يتضمنها هذا المقطع:

- تقدم مؤشر تطور الأعمال من المرتبة /١٠٣/ إلى المرتبة /٩٤/ والقيمة من /٣.٤٥/ إلى /٣.٥٧/ إلا أن بعض المؤشرات الفرعية التي يتضمنها هذا المؤشر متأخرة جداً وخاصة (درجة اكتمال سلسلة القيمة، نوعية الموردين المحليين، الكفاءات التسويقية للشركات، درجة تطور العناقيد الصناعية، طبيعة الميزة التنافسية).
- تقدم مؤشر الإبداع والابتكار من المرتبة /١٢٨/ إلى المرتبة /١٢٥/ وهذا يدل على أن المؤشرات الفرعية التي يتضمنها هذا المؤشر مترجمة جداً (القدرة على الإبداع، إنفاق الشركات على البحث والتطوير ، التعاون البحثي بين الشركات والجامعات ، توفير الحكومة للتكنولوجية المتقدمة ، جودة مؤسسات البحث العلمي).

خامساً : ترتيب أولوية العوامل الأكثر عاقبة لممارسة الأعمال في عام ٢٠١١

- | | |
|-----------------------------|----------------------------------|
| ١. الفساد | ٢. عدم كفاية تعليم القوى العاملة |
| ٣. البيروقراطية الحكومية | ٤. ضعف أخلاقيات العمل |
| ٥. قوانين العمل المعيقة | ٦. صعوبة الحصول على التمويل |
| ٧. معدلات الضرائب | ٨. الأنظمة الضريبية |
| ٩. عدم كفاية البنية التحتية | ١٠. أنظمة القطع الأجنبي |
| ١١. التضخم | ١٢. عدم الاستقرار السياسي |
| ١٣. الجريمة والسرقة | ١٤. عدم استقرار السياسات |
| ١٥. ضعف الصحة العامة | |

